د.مظهر محمد صالح *: دورة الاصول النفطية-لعبة الحرب.

١-ما اقدمت عليه (اوبك +) من قرار بخفض الانتاج الطوعي للبلدان الاعضاء طوال العام 2023 بنحو 1,5 مليون برميل يوميا وبحصص مختلفة للبلدان الاعضاء (اذ كان العراق من بلدان الاوبك بواقع خفض 220 الف برميل يوميا) يأتي بلا ريب جراء تقلبات الاوضاع الجيوسياسية وأثارها المباشرة وغير المباشرة في ساحات الحرب في اوكرانيا وباتجاهين ،

الاول: ان روسيا التي تعد ثاني اكبر منتج للنفط بالعالم بعد الولايات المتحدة (وكلاهما يستحوذان حاليا على 25% من الإنتاج العالمي من النفط الخام) هما في تناقض كبير، اذ قرر حلف شمال الاطلسي في وقت سابق ان لا يباع النفط الروسي بسقف يزيد على 60 دولار للبرميل ، ما جعل روسيا تلتزم بخفض الانتاج ايضا في (اوبك +) كي يرتفع السعر العالمي ويغطي فقدان عوائدها من بيع نفوطها للصين والهند وبلدان وسط اسيا بأسعار مازالت تقل بنحو 20 دولار عن المتوسط العالمي لأسعار النفط العالمية .

والثاني، ان نقص المخزونات في الولايات المتحدة، والمعلن عن قرب نفادها يجعلها تحافظ وبقوة على امن الطاقة في الولايات المتحدة و بشكل متسارع، ذلك بتوفير طاقات انتاج قصوى تعوض اما نقص الامدادات او عن تعويض الحصار النفطي على روسيا وبلوغ متوسط انتاج يومي امريكي بنحو 17 مليون برميل من نفطها الصخري المرتفع التكاليف . اذ ان بيع النفط الامريكي الخام بأقل من 75 دولار للبرميل الواحد يشكل خسارة وتراجع كبير في الانتاج وهو امر يهدد المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة.

وعليه، ازاء التناقض في قواعد لعب الإنتاج النفطي بين روسيا والولايات المتحدة وخفض انتاج اوبك الطوعي كما ذكرنا، قد تصدق تنبؤات منظمة (اوبك +) بان متوسط اسعار النفط في العام 2023 قد لا تقل عن 80 دولار للبرميل الواحد.

فقرار (اوبك +) جاء مسايراً لجيوسياسية التحكم بمجريات الطاقة في العالم الذي تسوده استعدادات الحرب الميدانية المستمرة بين الشرق والغرب .

٢-اضافة الى ما تقدم، تتوقع الشركة الاستشارية للطاقة Rystad Energy أن استمرار التخفيض الطوعي من قبل العراق وروسيا وبلدان الخليج في إنتاج النفط بما لا يقل عن مليون برميل يومياً سيدفع أسعار النفط الخام هذا الصيف لتبلغ 110 دولار للبرميل على أقل تقدير. ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة/ النفط إلى زيادة الضغط التضخمي على الاقتصاد العالمي وسيدفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية أكثر.

٣-ختاما، قدر تعلق الامر بالسعر الافتراضي لحساب عوائد النفط في مشروع الموازنة العامة الاتحادية في العراق والبالغ 70 دولار للبرميل فان توقع بلوغ المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام بين 80-90 دولار للبرميل المصدر في العام 2023 ، قد يلغي بلا شك من فجوة العجز الافتراضي في الموازنة المقدرة بنحو 63 تريليون دينار وعلى وفق الافتراضين الاتيين :

أ-استخدام الوفورات المالية المتراكمةً للعام 2022 والتي ربما تقدر بين 23-25 تريليون دينار في خفض العجز.

ب-تعويض انخفاض حصة العراق البالغة 220 الف برميل نفط يوميا من الانتاج يأتي عبر تلافي ضائعات النفط الخام في عمليات التصفية الداخلية ،بغية الحفاظ على اقصى عائد للموازنة العامة باقل ما يمكن من العجز المخطط .

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي. المستشار المالي لرئاسة الوزراء في العراق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 6 نيسان 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين